

Distr.: General  
2 December 2014  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون  
البند ١٥٢ من جدول الأعمال  
تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

ترتيبات تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال الفترة من  
١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

## أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في مذكرة من الأمين العام بشأن ترتيبات تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/69/534). واجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في المذكرة بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية اختتمت بردود خطية وردت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٢ - وفي القرار ٢١٦٢ (٢٠١٤) مدد مجلس الأمن ولاية العملية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وقرر في جملة أمور أن يتكون قوام الأفراد النظاميين التابعين للعملية من عدد يصل إلى ٤٣٧ ٥ فردا عسكريا، من بينهم ٢٤٥ ٥ جنديا وضابطا أركان و ١٩٢ مراقبا عسكريا، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وعدد يصل إلى ١ ٥٠٠ فرد من أفراد الشرطة (من بينهم ٥٠٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ١ ٠٠٠ من موظفي وحدات الشرطة المشكلة). وفي القرار ٢٨٥/٦٨ المتعلق بتمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، اعتمدت الجمعية العامة مبلغ ٣٠٠ ٥٧٠ ٤٩٣ دولار من أجل الإنفاق على العملية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وأن تقسم فيما بين الدول



الرجاء إعادة استعمال الورق



الأعضاء مبلغ ١٥٠ ٧٨٥ ٢٤٦ دولاراً (أو ٥٠ في المائة من المبلغ المتعمد) من أجل الإنفاق على العملية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويشير الأمين العام إلى أن الميزانية المعتمدة قد تضمنت جملة أمور من بينها الانخفاض المتوقع لقوام الوحدات العسكرية بـ ١ ٧٠٠ فرد بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، ولقوام شرطة الأمم المتحدة بـ ٥٥ شرطياً (A/69/534، الفقرة ٢).

ثانياً - توقعات الاحتياجات من الموارد للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

٣ - بحسب ما ورد في مذكرة الأمين العام (A/69/534، الفقرتان ٦ و ٧)، يُقدّر مجموع الاحتياجات المتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بمبلغ ٣٠٠ ٦٩٢ ٤٩٠ دولار (صافيه ٣٠٠ ٩٧٤ ٤٨١ دولار)، مقارنة بالمبلغ الذي اعتمدته الجمعية العامة وقدره ٣٠٠ ٥٧٠ ٤٩٣ دولار (صافيه ٣٠٠ ٦٤٧ ٤٨٤ دولار) ويمثل ذلك انخفاضاً إجمالياً ٢ ٨٧٨ ٠٠٠ دولار (صافيه ٢ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار)، أو ٠,٦ في المائة (انظر الفقرة ١٣ أدناه).

٤ - ويرد في الجدول المدرج في مذكرة الأمين العام موجز لتقديرات الاحتياجات من الموارد في إطار فئات الإنفاق الثلاث وهي الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، والموظفين المدنيين، والتكاليف التشغيلية، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وترد النفقات المتكبدة في إطار هذه الفئات حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية. وذكر الأمين العام أن الانخفاض في الاحتياجات المتوقعة اللازمة للإنفاق على العملية خلال الفترة المذكورة يعود بالأساس إلى الزيادة المتوقعة في معدلات الشغور ضمن كافة فئات الموظفين المدنيين وإلى تقلص عدد موظفي الإصلاحات المقدمين من الحكومات من ٤٤ موظفاً إلى صفر في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وذلك عملاً بأحكام قرار مجلس الأمن ٢١٦٢ (٢٠١٤) (A/69/534، الفقرة ٧). ووفقاً لمذكرة الأمين العام والمعلومات الإضافية التي قدمت إلى اللجنة الاستشارية، فإن معدلات الشواغر المتوقعة لدى مقارنتها بنظيراتها من المعدلات المدرجة في الميزانية قد زادت من ١٠ في المائة إلى ١٢ في المائة فيما يتعلق بالموظفين الدوليين؛ ومن ١٢ في المائة إلى ١٤ في المائة فيما يتعلق بالموظفين الفنيين الوطنيين؛ ومن ٦ في المائة إلى ٨ في المائة فيما يتعلق بالموظفين من فئة الخدمة العامة الوطنية؛ ومن ٤ في المائة إلى ٦ في المائة فيما يتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة.

٥ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢ أعلاه، قرر مجلس الأمن أن يتكون قوام الأفراد النظاميين التابعين للعملية من عدد يصل إلى ٤٣٧ ٥ من الأفراد العسكريين بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بجدول يبين خطة الخفض التدريجي في القوام العسكري خلال الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، وهو يرد في مرفق هذا التقرير.

٦ - ومن المتوقع أن تشهد التكاليف التشغيلية الإجمالية انخفاضا من ٣٠٠ ٤٥٩ ١٣٠ دولار (الاعتماد الأولي) إلى ٤٠٠ ٨٥٧ ١٢٩ دولار. ويقابل جزئيا هذا الانخفاض الإجمالي زيادة في الاحتياجات للوحدات العسكرية تصل إلى ٤٠٠ ٠٠٠ ١ دولار ناجمة عن تأخر إعادة الوحدة الطبية الغانية والمستشفى من المستوى الثاني التابع لها إلى الوطن بسبب أزمة مرض فيروس إيبولا في منطقة غرب أفريقيا (A/69/534، الفقرة ٨).

٧ - وترى اللجنة الاستشارية أن الأمين العام ينبغي أن يقدم إلى الجمعية العامة أحدث المعلومات بشأن كل من النفقات الفعلية والمتوقعة للإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال الفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

الدعم المقدم إلى بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا

٨ - أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قدمت بعض الموارد على أساس استرداد التكاليف لدعم بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، وأن من المتوقع كذلك استخدام الأسطول الجوي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على الأساس نفسه، لنقل الأفراد فيما بين منطقتي البعثتين. وترد في الجدول ١ أدناه الموارد التي قدمتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

الجدول ١

الموارد المقدمة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

بنود الإنفاق	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
السفر في مهام رسمية	٨٢ ٢١٠
المركبات وقطع الغيار	٨١ ٦٣٥

بنود الإنفاق	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
معدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، بما في ذلك الحواسيب والطابعات والهواتف، وشاشات الحواسيب، وأجهزة المودم الساتلية العاملة بنظام الفتحات الطرفية الصغيرة جدا، وغيرها	٣٦٢ ٠٠٠
اللوازم الطبية	٢٩ ٩٤٤
المجموع	٥٥٥ ٧٨٩

٩ - ترد في الجدول ٢ أدناه التفاصيل التي قُدمت إلى اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار فيما يتعلق بالأفراد الذين انتدبوا في مهام مؤقتة للإيفاد لمدد متفاوتة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا.

#### الجدول ٢

موظفو عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الذين انتدبوا في مهام مؤقتة للإيفاد إلى بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا

اللقب الوظيفي	وجهة الإيفاد ومدته
رئيس الخدمات المتكاملة برتبة ف-٥	فريتاون، من ٢٢ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤
رئيس المشتريات برتبة ف-٤	أكرا في ١٨ أيلول/سبتمبر، ثم فريتاون من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
نائب رئيس الخدمات المتكاملة برتبة ف-٤	أكرا من ١٨ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤
رئيس اتصالات برتبة ف-٣	أكرا في ١٨ أيلول/سبتمبر، ثم فريتاون في ١ تشرين الأول/أكتوبر، ثم كوناكري في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، ثم العودة إلى أكرا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر (مُدّدت فترة الإيفاد حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)
مساعد لشؤون اللوجستيات برتبة خ م-٤	فريتاون، من ٢٢ أيلول/سبتمبر إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
مساعد لشؤون الاستلام والتفتيش برتبة خ م-٤	أكرا، من ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ولم يُحدد بعد موعد العودة

١٠ - وقد سبق للجنة الاستشارية أن ناقشت مسألة التعاون بين البعثات في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/68/782، الفقرات من ٥٨ إلى ٧٢). وتذكر اللجنة على وجه الخصوص أنها لاحظت من استعراضها لمقترحات ميزانية فرادى البعثات اتجاهها متزايدا نحو التعاون بين البعثات على الصعيد الإقليمي، مع اتخاذ ترتيبات معينة بصدد الخدمات العامة أو المشتركة، فضلا عن عدد من ترتيبات "التعاون بين البعثات" التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن بوصفها وسيلة للاستفادة إلى أقصى حد من الأصول والموارد الموجودة التي تنشرها البعثات في بلدان مجاورة (المرجع نفسه، الفقرتان ٥٨ و ٥٩).

١١ - إن اللجنة الاستشارية تؤكد مجدداً أن الاقتراض من بعثات عاملة غير جائز، وفقاً لما ورد في قرارات الجمعية العامة (انظر، على سبيل المثال، الفقرة ٢٣ من كل من القرارين ٢٧١/٦٧ و ٢٩١/٦٨). ويجب احترام هذا المبدأ الأساسي في جميع الترتيبات المتخذة على صعيد التعاون بين البعثات. ولذلك فإن تمويل جميع الخدمات والأصول والأفراد يجب أن يكون من البعثة التي تجري فيها الأنشطة (البعثة المتلقية)، لا من البعثة الأصلية، لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى إعانات غير مباشرة ويتعارض مع شروط الجمعية العامة. وترى اللجنة أن تكاليف الخدمات والأصول والأفراد المنقولين ينبغي أن تُسدد من البعثة المتلقية اعتباراً من تاريخ النقل. وإضافة إلى ذلك، تؤكد اللجنة ضرورة ألا تكون هناك ازدواجية في الميزنة وضرورة عدم تحميل الدول الأعضاء أنصبة مقررة مضاعفة فيما يتعلق بنفس الأفراد والأصول.

١٢ - لذا فإن اللجنة الاستشارية تكرر أيضاً تأكيد توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إعداد عروض واضحة وشفافة وحسنة التوقيت بشأن ترتيبات التعاون بين البعثات وما يتصل بذلك من أعباء استرداد التكاليف في الميزانيات المقترحة للبعثات في المستقبل أو الترتيبات الأخرى المتعلقة بتمويل بعثات حفظ السلام، وكذلك في تقارير الأداء الخاصة بكل من البعثات المرسله والبعثات المتلقية على السواء.

### ثالثاً - خلاصة

١٣ - يشير الأمين العام إلى أنه في ظل الظروف الاستثنائية المشار إليها في مذكرته، يُطلب قسمة مبلغ إضافي يصل إجماليه إلى ١٠٠ ٢٤٣ ٩٠٧ دولار (صافيه ١٠٠ ٦٣٧ ٢٣٩ دولار) كأَنْصبة مقررة للإنفاق على العملية خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، مع مراعاة أن الجمعية العامة قد قسمت بالفعل، في قرارها ٢٨٥/٦٨، مبلغ ١٥٠ ٢٤٦ ٧٨٥ دولاراً، كأَنْصبة مقررة للإنفاق على العملية للفترة من

١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (A/69/534، الفقرتان ١٠ و ١١)،  
(انظر الفقرة ٣ أعلاه).

١٤ - وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات بشأن حالات سابقة اقترحت فيها أنصبه مقررته مخفضة تتعلق باعتمادات وافقت عليها الجمعية العامة. وأبلغت اللجنة بأن ترتيبات تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (الواردة في مذكرة من الأمين العام (A/67/618)) تشكل حالة من هذا القبيل. وتذكر اللجنة الاستشارية بالظروف المحددة وتسلسل الأحداث المتعلقة بالخفض التدريجي لقوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وإغلاقها في وقت لاحق، وتشير إلى أن ثمة اختلافا كبيرا بينها وبين ظروف عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والطلب الذي قدمه الأمين العام في هذا الشأن.

١٥ - وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، تذكر اللجنة بأن مجلس الأمن قد قضى في قراره ٢٠٣٧ (٢٠١٢) بتمديد ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وأقر خطة خفض قوامها على مراحل وفقا لحملة أمور، شملت رغبات حكومة تيمور - ليشتي. وفي وقت لاحق، اتخذ المحاورون من الحكومة ومؤسسات الدولة موقفا موحدا من خلال التأكيد من جديد على الموقف الذي أعرب عنه رئيس الوزراء في رسالته المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام، وهو أن تيمور - ليشتي لن تعود، بعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة، في حاجة إلى دعم الأمم المتحدة من خلال وجود بعثة لحفظ السلام أو بعثة سياسية، ولذا فليس ثمة حاجة إلى مواصلة إدراجها في جدول أعمال مجلس الأمن (S/2012/889، الفقرة ١٢). وتبعا لذلك، لم يتخذ مجلس الأمن قراراً آخر بشأن هذا الموضوع، ودخلت البعثة مرحلة الخفض التدريجي والتصفية الإدارية. وفي الظروف المبينة أعلاه، طلب الأمين العام من الجمعية العامة قسمة مبلغ إجماليه ١٠.٠٩٤.٠٠٠ دولار (صافيه ١٠٠.٦٥٧.٩ دولار) كأنصبه مقررته للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ من أجل التصفية الإدارية المتوقعة للبعثة، رهنا بقرار يتخذه مجلس الأمن (A/67/618، الفقرة ١٣). وفيما يتعلق بقسمة الجمعية العامة (القرار ٢٧٠/٦٦) مبلغ ٨٣.٨١٨.٥٥٠ دولاراً فيما بين الدول الأعضاء للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، كانت الأنصبه المقررة التي طلبها الأمين العام تتعلق بمبلغ مخفض ولفتره أقصر.

١٦ - وفي السياق الحالي لترتيبات تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢ أعلاه، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجلس الأمن قد مدد

ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الذي يتزامن مع نهاية الفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وترى اللجنة الاستشارية استناداً إلى ذلك وإلى ملاحظاتها الواردة في الفقرة ١٤ أعلاه، أن طلب الأنصبة المقررة المخفضة الذي قدمه الأمين العام بشأن الاعتمادات التي أقرتها الجمعية العامة للعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لا يمكن أن يُقارن بطلب مماثل قُدِّم بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. ولذا تعتبر اللجنة أن الطلب الذي قدمه الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لا يشكل سابقة بالنسبة إلى ترتيبات تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

١٧ - وحيث إن المقترح الحالي للأمين العام لا يشكل ميزانية منقحة، وبمراعاة الأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٨٥، ترى اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة هي الجهة المخولة باتخاذ قرار بشأن مستوى الأنصبة المقررة المطلوب لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

المرفق

الخفض المقرر في قوام قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال الفترة  
المالية ٢٠١٥/٢٠١٤

ضباط الأركان	المراقبون العسكريون	الوحدات	المجموع	
٩٧	١٩٢	٦ ٨٤٨	٧ ١٣٧	تموز/يوليه ٢٠١٤
٩٧	١٩٢	٦ ٨٤٨	٧ ١٣٧	آب/أغسطس ٢٠١٤
٩٧	١٩٢	٦ ٨٤٨	٧ ١٣٧	أيلول/سبتمبر ٢٠١٤
٩٧	١٩٢	٦ ٨٤٨	٧ ١٣٧	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤
٩٧	١٩٢	٦ ٠١٨	٦ ٣٠٧	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤
٩٧	١٩٢	٦ ٠١٨	٦ ٣٠٧	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
٩٧	١٩٢	٦ ٢١٣	٦ ٥٠٢	كانون الثاني/يناير ٢٠١٥
٩٧	١٩٢	٦ ٢١٣	٦ ٥٠٢	شباط/فبراير ٢٠١٥
٩٧	١٩٢	٥ ١٥٠	٥ ٤٣٩	آذار/مارس ٢٠١٥
٩٧	١٩٢	٥ ٢٣٢	٥ ٥٢١	نيسان/أبريل ٢٠١٥
٩٧	١٩٢	٥ ٢٣٢	٥ ٥٢١	أيار/مايو ٢٠١٥
٩٧	١٩٢	٥ ١٤٨	٥ ٤٣٧	حزيران/يونيه ٢٠١٥